

الملف

غاصب مختار
journalist.70@gmail.comرئيس الإتحاد العمالي العام:
هذا ما حققناه للعمال وما نسعى إليه

مر عيد العمال هذه السنة ووضع الطبقة العاملة بكل مستوياتها كارثي، مع ارتفاع معدلات البطالة لفقدان الاف فرص العمل وتآكل قيمة الرواتب، ما وضع الإتحاد العمالي العام امام تحديات صعبة لمواجهة هذا الانهيار في قطاعات الانتاج التي تضم مئات الاف العاملين

لم يعد مجديا تكرر شرح صورة الوضع العام للبلاد والعباد، بعد انهيار كل المقومات، في حين بات العامل يكافح لتأمين ابسط سبل العيش بلا اي نتيجة تذكر. في هذا الحوار مع رئيس الإتحاد العمالي العام الدكتور بشارة الاسمر، عرض لواقع الطبقة العاملة ومدى قدرتها على الصمود، وتشخيص لاسباب الازمة والحلول المقترحة.

■ نحن في اجواء عيد العمال، ما هو تقييمك لوضع الطبقة العاملة اليوم؟
□ يعيش العمال مأساتهم الكبرى هذه السنة التي تتسم بالطابع الكارثي. هذا الوضع ينعكس سلبا على جميع عمال لبنان في كل القطاعات، بدءا من وجود 550 الف عاطل عن العمل وفق احصاءات المنظمات الدولية المعنية. خلال اعوام 2019 و2020 و2021 فقدنا 250 الف فرصة عمل، وقد خسرنا في قطاع السياحة والفنادق والمطاعم وحده 120 الف وظيفة من اصل 180 الفا. اذا استمر الوضع الاقتصادي على ما هو عليه فان بقية العمال سيكونون مهجرين بفقدان اعمالهم بسبب تفشي الكورونا ونتيجة الاقفال السياسي على لبنان. في عملية تقييم لحال المطاعم وصلات الافراح ودور اللهو والفنادق، ارتأى قسم كبير من هذه المؤسسات عدم فتح ابوابه، ما يعني اننا سنكون امام كارثة. كذلك فقدنا تقريبا ثلث الوظائف في القطاع الصناعي، وهناك قطاعات اخرى متضررة كالقطاع المصرفي الذي خسر عددا كبيرا من موظفيه وسيفقد نصف العاملين فيه اعمالهم (ما

يقارب 12 الف موظف) بسبب اقفال الفروع او الدمج بين المصارف. لا ننسى ايضا ان اكثر الذين ما زالوا في اعمالهم يتقاضون ربح او نصف راتب. كما ان معظم الخريجين الجامعيين لا امل لهم في وظيفة في هذه الظروف الصعبة. اذا، القطاع الخاص يشكو من كارثة محققة وهي مرشحة للاستمرار، في ظل عدم وجود حس بالمسؤولية عند مختلف من في يدهم الحل والربط. وقد ساهم التأخير في تشكيل الحكومة في مفاومة الازمة، علما اننا لا نعتقد ان الحكومة ستقدم المعجزات لكنها تمهد لحد ادنى من الاستقرار السياسي، ولبدائية اتصالات بالجهات العربية والدولية المانحة، واعادة دور لبنان العربي الريادي الذي يحقق نوعا من الاستقرار والتوازن.

■ هل يمكن ان يصمد الاقتصاد اللبناني؟
□ حجم الاقتصاد اللبناني صغير وانهاره سريع. لكن بداية تعافيه يمكن ان تكون سريعة ايضا اذا توافر التوافق السياسي، وتم تنفيذ التدقيق الجنائي والاصلاحات ومكافحة الفساد، واعيد وصل لبنان بالمجتمع العربي والدولي، علما انه يتعرض الى ضغط خارجي وتدخل في شؤونه يصل الى حد اقتطاع اجزاء من حقه في الثروة النفطية والغازية البحرية من اسرائيل. قد تكون حال الفوضى والانهيار التي نعيشها جزءا من هذه المنظومة الضاغطة حتى تتمكن اسرائيل من استغلال ثروات لبنان، في ظل انقسام داخلي حاد وعدم القدرة على استثمار هذه الثروات التي تعيد لبنان الى سابق عهده.

■ ما هي الاسباب الحقيقية للازمة وما هي الحلول والاقتراحات التي طرحها الإتحاد العمالي؟
□ اهم الاسباب هي الفساد وعدم وجود سلطات رقابية فاعلة وتقييدها بمنطق المحاصصة، وغياب مفهوم الدولة والانتماء، وتراجعها امام المحاصصة السياسية والطائفية والمناطقية، والسياسات المالية الخاطئة، وعدم وجود سياسة اقتصادية منذ الاستقلال حتى اليوم، والاعتماد على الاقتصاد الريعي عوض تنشيط الاقتصاد المنتج بالصناعة والزراعة. المعالجة تتم بدولة القانون وبالمحاسبة عبر التدقيق الجنائي، والاصلاحات في قطاعات الدولة وفي النظام الضريبي، وفي مكافحة الفساد. هذه الحلول تتطلب قيام سلطة قضائية مستقلة غير مرتهنة، وحكومة قادرة وقوية يدعمها اجماع سياسي.

■ هل تعتبر ان الإتحاد العمالي فشل في تحقيق مطالب العمال؟
□ الإتحاد العمالي قام بواجباته كاملة، وبادر اواخر تشرين الاول من العام الماضي الى تنفيذ اضراب تحت عنوان يوم الغضب، وشملت التجمعات العمالية كل المناطق اللبنانية، وكان المبادر الى رفع المطالب. ثم اعلنا الاضراب العام اثر اجتماعات مع اللجان الحكومية المكلفة ترشيد الدعم على المواد الغذائية والاساسية، بهدف الضغط لعدم رفع الدعم. توصلنا في نتيجتها الى تفاهات مع رئيس حكومة تصريف الاعمال والوزراء المعنيين على عدم رفع الدعم نهائيا. تنص هذه التفاهات على عدم المس بالدواء



رئيس الإتحاد العمالي العام الدكتور بشارة الاسمر.

ورغيف الخبز، ودعم ربطة الخبز العادي والطحين اللازم له والمحروقات، وترشيد سلة الدعم لتتخفف من 270 صنفا الى 30 صنفا اساسيا. طرحنا ايضا تفعيل التفتيش في مصلحة حماية المستهلك بمندوبين من الإتحاد يخضعون لدورات تدريب. وحتى لا يقال اننا نطالب بالدعم على حساب الاحتياط الالزامي للمودعين، طرحنا خطة بديلة كالبطاقة التموينية او التمويلية. تشمل الخطة نحو 700 الف عائلة فقيرة ومحتاجة او تحت خط الفقر. كما اقترح الإتحاد دمج مشاريع المساعدات في مشروع واحد على ان تعطى بطاقة واحدة للمستفيد، وان يكون الإتحاد شريكا في تسمية المواد التي تشملها البطاقة التمويلية، او اعطاء مبلغ مالي معين لكل عائلة. نحن منفتحون على كل الحوارات والاقتراحات، لكننا نرى ان عدم وجود خطة بديلة لرفع الدعم سيؤدي الى كارثة. عندما تصل صفيحة البنزين الى 100 الف ليرة، اي موظف يستطيع الذهاب الى عمله؟ اذا اصبح كيلو اللحم بـ120 الف ليرة، كيف ستأكل الناس؟ اذا رفعنا الدعم عن الدواء، كيف ستتم معالجة المرضى؟

خسرنا في قطاع السياحة والفنادق والمطاعم 120 الف وظيفة

■ ماذا فعلتم على صعيد دعم الصناعة الوطنية وتوفير فرص عمل؟
□ عمل الإتحاد على تأمين الترابة لتسيير عمل قطاع البناء حتى لا يتوقف عمل العمال ولدعم الصناعة الوطنية. التقيت وزير الصناعة وعرضنا خطة لدعم الصناعة، وكان موضوع الترابة احد البنود الاساسية لانها تنعكس على عمال قطاع البناء، كون هذا القطاع يشمل 65 مهنة. اتفقنا ايضا مع وزير الصناعة على اطلاق ورشة عمل بمشاركة الإتحاد العمالي وجمعية الصناعيين لتوفير فرص عمل في القطاعات الصناعية المنتجة في هذه المرحلة، ووضعت جردة بفرص العمل هذه من جمعية الصناعيين.

■ ماذا عن دعم العاملين في القطاع الصحي؟
□ اجتمعنا مع وزير الصحة الدكتور حمد حسن للبحث في كيفية حماية العاملين في القطاع الصحي وتأمين حقوقهم ورواتبهم، علما ان عددهم يقارب 5 الاف موظف، وهم حاليا في خط الدفاع الاول في مواجهة كورونا ويعانون الامرين.

■ هل ستعتمدون خيار النزول الى الشارع مجددا؟
□ الإتحاد العمالي طرح امر النزول الى الشارع حين يتطلب الوضع. لقد قمنا بتحركات قطاعية بدأت باضراب السائقين في شهر نيسان الفائت، وقبله كان اضراب لحماية صندوق الضمان الاجتماعي. كذلك سيعقد في الإتحاد العمالي مؤتمر برعاية وزير العمل وحضور وزير الصحة لوضع خطة لحماية الضمان واعتبار ديونه المستحقة على الدولة مثابة ديون ممتازة غير قابلة للغاء. كذلك العمل من اجل قبض تعويضات نهاية الخدمة على اساس سعر المنصة بالنسبة الى الدولار اي 3900 ليرة وليس 1500 ليرة لتعويض المضمونين خسارة تعويضاتهم بعد انهيار سعر الليرة. وقد جرى بحث هذا الامر مع وزير المال وحاكم مصرف لبنان. كما بحث الإتحاد مع الهيئات الاقتصادية اعطاء سلفة غلاء معيشة على الاجور لبعض القطاعات المنتجة. اعدنا مشروعا لزيادة تعويضات النقل والتعويضات العائلية والتقديرات، لكن هذه المطالب بحاجة الى مراسيم وقوانين، مما يعني انها تحتاج الى حكومة عاملة. نحن نتحرك في الشارع لكن بطريقة مدروسة، فهل نعلن الاضراب العام ونشل البلد يوما واحدا وهو مشلول اصلا، ثم نعود في اليوم التالي الى العمل وكأن شيئا لم يكن؟ نحن نقوم بواجبنا، احيانا ننجح وحيانا لا نلقى تجاوبا.

■ هل ترى ضرورة لتغيير تركيبة الإتحاد العمالي وهو المتهم بالولاء والتبعية لبعض القوى السياسية؟



تجديد الباسبور البيومتري تجديد الإقامة للعمّال الأجانب تجديد الإقامة المؤقتة للرعايا السوريين لا تشمل إقامات المجاملة

شراكة لخدمة المواطنين



الكبير بالتعاون مع كل فئات الهيئات الاقتصادية والمجتمع المدني، لحماية اليد العاملة وخلق فرص عمل جديدة. علما ان تأليف حكومة يشكل ضرورة قصوى، وعدم رفع الدعم من دون مشروع بديل سيؤدي الى كارثة. هذه الامور هي موضع التقاء بين كل اللبنانيين، رفعها الاتحاد وناضل لتحقيقها. لكن الادعاء سهل. انا ارجو ان يدلني احد اين كان الاتحاد العمالي العام تابعا لجهة سياسية او نفذ مشروع احد السياسيين؟ البعض يتهمنا اننا نتبع للرئيس نبيه بري. الحقيقة ان الرئيس بري صديق كبير للاتحاد العمالي ويساعده في كل المجالات، واخرها مشروع اعفاء السائقين من رسوم السير الذي قدمناه. كما ساهم سابقا في اقرار سلسلة الرتب والرواتب للقطاع العام، وهنا ندعو الى تصحيح السلسلة لأن التضخم اكل السلسلة واصبح القطاع العام جزءا من حالة الفقر في البلد، لأن نسبة 85 او 90 في المئة من قيمة الرواتب تبخرت وتآكلت بسبب وصول التضخم الى 400 في المئة. ندعو جميع القوى لأن تكون من اصدقاء الاتحاد العمالي، وقد التقينا وزراء ونوابا من الحزب التقدمي الاشتراكي والقوات اللبنانية وتيار المستقبل وحركة امل والتيار الوطني الحر وسواهم، وتعاوننا معهم تعاوننا ممتازا لمصلحة العمال. الاتحاد على مسافة واحدة من الجميع، ومن له ملاحظات نحن منفتحون لمناقشتها. لكننا ضد اي جهة معطلة او فاسدة في السلطة ونترك للقضاء محاسبتها، فلننا نحن من يحاسب. نحن في حاجة الى اعادة صياغة مفهوم الانتماء الوطني ودولة القانون لاننا اصبحنا مجموعة دويلات وسلطات، والى التوصل الى نظرة واحدة للمواطنة بعدما اضحى الفساد حالة افقية وعمودية ووجودية. نأمل في حصول التغيير خلال استحقاق الانتخابات النيابية المقبلة، واذا عاد المسؤولون الحاليون انفسهم فتكون هذه رغبة الشعب اللبناني.

□ ساجيبك بصراحة. ان تركيبة الاتحاد العمالي هي التركيبة الوحيدة التي صمدت في حين تساقطت كل التركيبات الاخرى. الاتحاد يمثل كل فئات الشعب اللبناني وهناك مكاتب عمالية تمثل الاحزاب، لكننا استطعنا ان نحافظ على الوحدة العمالية وعلى شعار الاتحاد

” نصف العاملين في قطاع المصارف قد يفقدون وظائفهم “



بادرنا الى الاضراب لمنع رفع دعم المواد الغذائية والاساسية.



في لبنان 550 الف عاطل عن العمل وفقدنا 250 الف وظيفة.